المصطلح النقدي بين التعدّد وإشكاليّة التلقي

The Critical Term between plurality and Reception

طالبة الدكتوراه: غنية جدع

إشراف: أ.د/ يوسف العايب

مخبر: بحوث في الأدب الجزائري ونقده

جامعة الوادي – الجزائر

ghania-djedaa@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال: 2020/08/05 **تاريخ القبول: 2020/08/26**

ملخّص:

يعتبر المصطلح بمثابة البوابة الموصلة للنّظريّة إذا ما أحسنّا التّحكم فيه، وهو المفتاح الأساسي للعلوم. ويشهد المصطلح النّقدي على وجه الخصوص إشكالات عدّة في تلقّيه لعلّ أبرزها تعدّد التّسميات للمصطلح الواحد جرّاء تعدّد ترجماته باختلاف فهم النقّاد العرب له، وبتعدّد ثقافاتهم وتباين نظرتهم للمصطلح ولحمولته الأيديولوجيّة.

وتحاول هذه الدّراسة أن تقف عند موضوع من أهمّ المواضيع والإشكالات في العلوم الإنسانيّة وهو التّعدّد الاصطلاحي وإشكاليّة التّلقّي، كما تسعى للكشف عن أزمة المصطلح النّقدي العربي بين تعدّده وإشكاليّة تلقّيه، بالاستناد إلى المنهج الوصفي والتّحليلي بغية تحديد أبرز أسباب تعدّد هذا المصطلح وما ينجم عن ذلك من إشكالات.

الكلمات المفتاحيّة: المصطلح، المصطلح النّقدي، تعدّد المصطلح، إشكاليّة التلقّي.

***Abstract*:**

The term is considered as the connecting gate to the theory in case it is well controlled; it is the primary key to science. The critical term, in particular, is experiencing several problems in its

reception. The most prominent problem may consist in the multiplicity of nomenclature of the single term resulted from the multiplicity of its translations due to the different understanding of Arab critics and their multiculturalism and the different perceptions of the term and its ideological load. This study attempts to highlight one of the most important issues in the humanities, which are the idiomatic diversity and the problem of reception. It also seeks to reveal the crisis of the Arab critical term as far as its multiplicity and the problem of its reception are concerned. The descriptive approach and analysis were adopted in order to determine the most prominent causes of the multiple term and the resulting problems.

Keywords: term, critical term, multiplicity, reception problem.

يعتبر المصطلح بمثابة البوابة الموصلة للنّظريّة إذا ما أحسنّا التّحكم فيه، وهو المفتاح الأساسي للعلوم، ويشهد المصطلح النّقدي على وجه الخصوص إشكالات عدّة في تلقّيه لعلّ أبرزها تعدّد التّسميات للمصطلح الواحد؛ جرّاء تعدّد ترجماته باختلاف فهم النقّاد العرب له، وبتعدّد ثقافاتهم وتباين نظرتهم للمصطلح، ولحمولته الأيديولوجيّة انطلاقا من حقيقة أنّ الكلمة غير بريئة، فهي حمّالة فكر، مكثّفة، تكتنز أيديولوجيات داخلها فالمصطلح غير بريء فهو محمّل بخلفيات فلسفيّة، قد تتعارض وطبيعة النصّ العربي المختلف عن النصّ الغربي؛ ما دفع بالنّقاد إلى تغيير صيغته.

وهناك من حافظ على ذات التّسمية ومن حوّرها، ومن حافظ على المفهوم والمكون الفكري للمصطلح، بتخيّر مصطلح مغاير، قد يكون مصطلحا جديدا من وضع النّاقد، أو مصطلحا تراثيا من التّراث العربي، لغايات عديدة منها تحديث التّراث، أو التّأصيل لأحدث المصطلحات في التّراث العربي، ما جعل الآراء النّقدية تتباين بين مؤيّد للمصطلح التّراثي ورافض له، ورافض للتّأصيل لأحدث المصطلحات التّي هي وليدة البيئة الغربيّة في الماضي العربي، ما أدّى إلى تفاقم في أزمة المصطلح النّقدي وإشكالياته، أضف إلى ذلك الخلل

المنهجي الذّي وقع فيه العديد من النقّاد وهو سوء فهمهم للنّظريّة النّقديّة الغربيّة، ما أنتج سوء ترجمتهم للمصطلح، واختلاف التّرجمة أدّى بدوره لتعدّد المصطلح.

* **إشكاليّة الدّراسة:** تتمثّل إشكاليّة هذه الورقة البحثيّة في الآتي:

– ما خلفيّة التعدّد الاصطلاحي وما أهمّ أسبابه؟ وماهي علاقة هذا التّعدد بإشكاليّة التّلقّي؟

ومن هذا الإشكال المحوري تتفرّع عدّة تساؤلات لعلّ أبرزها:

– ما هي النّتائج المترتّبة عن إشكاليّة تعدّد المصطلح؟

– كيف نتجاوز إشكاليّة تعدّد المصطلح؟

– ما مصير المصطلح النّقدي العربي مستقبلا؟

– وهل سنتجاوز إشكاليّة تعدّد المصطلح؟

– ما الدّور الذّي تؤديه دوائر المعرفة النّقديّة في المشرق والمغرب لتوحيد المصطلح؟

* **أهميّة البحث وأهدافه:**

تكمن أهميّة هذا البحث في التّعريف بالمصطلح والمصطلح النّقدي، وكشف أبرز إشكاليّاته من خلال التّركيز على إشكاليّة تعدّد المصطلح، وإشكاليّة التلقّي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، فإشكاليّة تلقّي المصطلح تؤدّي إلى إشكاليّة تعدّده،كما تهدف هذه الدّراسة للكشف على إحدى أهمّ أزمات المصطلح النّقدي وأبرز النّتائج المترتّبة عنها.

قبل أن نتعرّف على إشكاليّة تعدّد المصطلح والتلقّي، يجب علينا الوقوف عند تعريف الإشكاليّة والمصطلح، فالإشكاليّة: عبارة عن مجموعة من التّساؤلات والقضايا التّي تثير انشغالا ما. أمّا المصطلح لغة: من الاصطلاح وهو الاتّفاق، وهذا المعنى اللّغويّ غير بعيد عن المعنى الاصطلاحي.

فكلمة الاصطلاح "تعني (الاتّفاق)، وهذا الاتّفاق بين اللّغويّين وأهل الاختصاص على استعمال ألفاظ معيّنة في التّعبير عن الأفكار والمعاني العلميّة والتّقنيّة وغيرها من

المعارف"[1] فالاصطلاح يقتضي الاتّفاق لا الاختلاف؛ حتّى لا تتعدّد التّسميات وتتباين. فكما يرى "السكّاكي" و"الخوارزمي" ويتّفق معهما "عبد السّلام المسدّي" أنّ "مفاتيح العلوم مصطلحاتها"[2] فبالمصطلح نصل إلى النّظريّة، وبه نتعرّف على مختلف العلوم، ومن خلاله ندرك المعاني العلميّة والمقاصد الفكريّة للمعارف. أمّا المصطلح العلمي هو: "كائن لغوي، ينشأ مع المفهوم الذّي يدلّ عليه،كلمة أو تركيبا أو رمزا أو عبارة، دقيقا واضحا موضوعا لما جدّ من مفاهيم وتصوّرات في مختلف فروع المعارف والفنون والعلوم، تواضع عليه العلماء المختصّون وأسهم في وضعه المترجمون واللّسانيّون وعلماء الدّلالة وعلماء النّفس والاجتماع والاتّصال ووافق عليه مستعملوه، وتساعد على وضعه واستعماله العوامل اللّسانيّة والاجتماعيّة والمعرفيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والدّينيّة والثقافيّة"[3].

من خلال ماسبق يتّضح لنا أنّ المصطلح هو تسمية اتّفق عليها مجموعة من المتخصّصين؛ للتّعبير عن الأفكار والعلوم، تتّسم بالوضوح والدّقة والمباشرة، أمّا المصطلح العلمي فأكثر تركيزا ودقّة من المصطلح عموما،حيث يولي المختصّون عناية فائقة له أثناء وضعه؛ ليغدو بمثابة الدالّ على مدلوله، العلم، أو النّظريّة، أو التّخصصّ.

أمّا المصطلح النّقدي فهو الكلمات والألفاظ المتعلّقة بالخطاب النّقدي، وهذا لا ينفي استمدادها من حقول معرفيّة أخرى، ويعرّفه "أحمد مطلوب" بأنّه: "مجموع الألفاظ الاصطلاحيّة لتخصّص النّقد"[4]. وبدوره يواجه هذا الأخير عدّة إشكاليّات لعلّ من أهمّها التّعدّد الاصطلاحي، النّاتج عن إشكاليّة التلقّي وفعل التّرجمة على وجه الخصوص فالمصطلح النّقدي على غرار بقيّة المصطلحات يعرف أزمة اصطلاحيّة، تسهم في ميلاد أزمات ناتجة عنها بالضّرورة، كالخلط المنهجي بين المفاهيم، خاصّة لدى القارئ العادي وإشكاليّة ضياع الأفكار والمفاهيم التّي يحملها المصطلح، فبعدما يهاجر هذا المصطلح النّقدي من بيئته الغربيّة إلى ساحة النّقد العربي يعرف تغيّرات على مستوى الصّياغة ليلائم البيئة العربيّة، وهذا ما قد يؤدّي إلى خلخلة بنيته المفهوميّة، فينزاح عن كنهه وأصل وضعه الغربي، كما أنّ هذا المصطلح الوافد إلى بيئة غير بيئته وثقافة مختلفة عن ثقافة واضعه

سيؤدّي حتما إلى إشكالات أخرى، قد تضرّ بخصوصيّة النصّ العربي، الذّي يختلف عن النصّ الغربي بالدرجة الأولى، وبالمصطلح الغربي في بنيته ومفهومه وسيشكّل خطرا على هويّتنا العربيّة ومقوّماتها.

زادت أزمة المصطلح النّقدي العربي مع بداية الدّرس اللّساني والنّقدي، بالتّقريب في ستّينيات القرن العشرين فحدثت المثاقفة، وتعدّدت ترجمات النّظريّات النّقديّة الغربيّة، وعرّبت أجهزتها الاصطلاحيّة، مازاد في تعدّد مصطلحاتنا النّقديّة العربيّة؛ وهو ما أدّى إلى تباين وجهات نظر النقّاد، ومواقفهم من جهازهم الاصطلاحي التّراثي، ومن هذه المصطلحات الوافدة بين الإحياء والنّقل، وتجاوز المصطلح النّقدي التّراثي وجعل المصطلح النّقدي الأجنبي محلّه، باسم التّحديث وتجاوز الماضي ومقاطعته، فضاع المصطلح وغدا يصارع ويلات التّعدد في ظلّ مشكلة تباين هذه المواقف النّقدية وتعدّد ترجماته.

على أنه ليس من اليسير وضع مصطلحات تعبّر بدقّة عن مفاهيم علميّة، خاصّة إذا كانت هذه المصطلحات وافدة من الغرب،حيث يلجأ العلماء لوسائل لغويّة متباينة؛ قصد نقل المصطلح للعربيّة أوّلها التّرجمة أي: "وضع التّسمية المناسبة للمصطلح الأجنبي"[5] التي تتوافق مع شروط التلقّي العربي، ولا تخالف القيم والمبادئ العربيّة وتكون التّرجمة في المعنى بدل اللّفظ، مع معرفة أبعاد المصطلح وامتداداته، والدقّة في استعماله ومعرفة مفاهيمه. فيمرّ المصطلح الوافد المترجم حسب "عبد السّلام المسدّيّ" بثلاث مراحل: هي التّقبّل، التّفجير والتّجريد، بحيث يكون المصطلح في حالة غربة بين القبول والرّفض، وبمجرّد أن يجد التّجانس الصّوتي والصّرفي يدخل ضمن الرّصيد المعجمي والاستعمال، كمصطلح "الانحراف الأسلوبي" الذّي واجه إشكالا في صعوبة تقبّله نظرا لمكنونه السّلبي والدّلالة السّلبيّة للكلمة.

ولإزالة غربة المصطلح يفجّر بفصل دالّه عن مدلوله، وآخر مراحل تقبّل المصطلح هي مرحلة التّجريد في لحظة يتآزر فيها العقل باللّغة في اشتقاق صورة ذهنيّة للمصطلح، فنلجأ حينذاك لاستعمال مصطلح الانزياح الأسلوبي بدلا من الانحراف الأسلوبي. كما يلجأ المختصون لآليّة الاشتقاق اللّغوي، فاللّغة العربيّة تتميّز بطابعها الاشتقاقي عن بقيّة لغات

العالم، وذلك خلال مراعاة الأوزان العربيّة، وهو وسيلة ناجعة للتّنمية اللّغوية وإثراء المعجم العربي،كما يستخدم اللّفظ العربي الأصيل حفاظا على المصطلح التّراثي من جهة، وتجنّبا لفوضى المصطلحات الحديثة والمعاصرة من جهة أخرى.

هذا ويلجأ المختصّون في علم المصطلح للاقتراض أو التّعريب، فالمعرّب ما توافق مع الأوزان العربيّة، والدّخيل المقترض ماكان قريبا من هذه الأوزان، كما يستعين هؤلاء بآليّة لغويّة أخرى هي النّحت أي اختزال كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة، وهو عدّة أنواع قد يكون النحت بالفعل، أو الاسم، أو غير ذلك. وبالرّغم من هذه الجهود التّي قدّمها المختصّون، إلّا أنّ المصطلح لم يسلم من التّأزّم والإشكال، فتباين الآليات الاصطلاحية وتعدّد التّرجمات للمصطلح الواحد أدّى إلى تعدّد التّسميات للمفهوم الواحد، أي تعدّد المصطلحات وكذلك وجود تسمية واحدة لعدّة مفاهيم، بمعنى "أن يكون للمفهوم الواحد أكثر من مقابل"[6] وهو مايعرف بالمشترك اللّفظي، أمّا الإشكاليّة الثانيّة فتعدّد التّسميات لمفهوم واحد، وهي ليست حكرا على لغتنا العربيّة فقط.

- **إشكاليّة تعدّد المصطلح النّقدي:**

ترجع إشكاليّة المصطلح النّقدي لعدّة أسباب وعوامل، لعلّ أهمّها حمولته الفلسفيّة فالمصطلح النّقدي نشأ في أحضان الفلسفة الغربيّة وترعرع بين جنباتها، وبالتّالي سيتحيّز المصطلح لبيئته الحاضنة له، وسيكون خادما لفلسفتها وباعثا لحضارتها وفكرها الفلسفي والاجتماعي. بالإضافة إلى أنّه مصطلح وافد من الغرب، غريب عن بيئة النّقد العربي فحتما سيلاقي إشكالات خصوصا إذا ما كان هذا النّقل غير واع، وسيشكّل خطرا على رؤيتنا الحضاريّة بما يمسّ مقوّماتنا وهويّتنا، فالتّفكيك مثلا تقويض للميتافيزيقا الغربيّة وهدم لكلّ ماهو مركزي، فكيف سيكون حال النصّ المقدّس في ظلّ هذه الاستراتيجيّة التّي أساسها الهدم؟ فالحذر مطلوب عند التّعامل مع مثل هذه المصطلحات النّقدية المشبعة بالأيديولوجيا وفلسفات اللّامركز، كما تجدر بنا الإشارة في هذا المقام إلى وجود مصطلحات نقديّة لاقت إشكاليّة التّعدّد الاصطلاحي في بيئتها الأم، فكيف سيكون مصيرها في غير بيئتها؟ فتعدّد

التّسميات لمثل هذه المصطلحات كان نتيجة طبيعيّة لتعدّدها في موطنها الأصلي وبين روّادها، كما أنّ غرابة المصطلح وغموضه سبب في إشكاليّة تلقّيه ومنه عامل من عوامل تعدّده وتباين ترجماته.

إنّ اختلاف ثقافة المترجمين والمؤلّفين والباحثين أدّت بدورها لتعدّد المصطلحات، فما يشهده المصطلح النّقدي في المغرب والمشرق دليل على ذلك، فنقّاد المغرب ثقافتهم تختلف عن ثقافة نقّاد المشرق،كما أنّ لغة التّرجمة تختلف بينهما، فالمغرب العربي كان يعتمد على التّرجمة من المصادر الفرنسيّة، والمشرق العربي ترجم عن الإنجليزيّة، وبين هذا وذاك، تباينت ترجمات المصطلح وتعدّدت تسمياته. كما أنّ الحريّة في وضع المصطلحات تعدّ عاملا مهمّا في تعدّد المصطلح، إذ لم يكن هناك جهود تنظيميّة للحفاظ على المصطلح والمصطلح النّقدي على وجه الخصوص من التّعدّد، زد على ذلك الفردانيّة في وضع المصطلح النّقدي كما أنّ اقتحام الكتّاب غير المختصّين ساحة المصطلح النّقدي العربي يعدّ في حدّ ذاته إشكاليّة، فصرنا نسمع بمصطلحات غريبة ومنحوتات عجيبة.

يرى الدكتور"لعبيدي بوعبد الله" أنّ لتعدّد هذه التّسميات وجهان: وجه إيجابي ووجه سلبي، فأمّا الوجه الإيجابي فيكشف عن قدرات اللّغة العربيّة في وضع المصطلحات باختلاف التّخصّصات ويبيّن فضلا على ذلك أنّها تواكب المفاهيم المعاصرة والتطوّرات العلميّة، أمّا الوجه السّلبي: فيظهر من خلال هذا التّعدّد في كافّة أقطار الوطن العربي، ويعد من أسباب هذه الأزمة الاصطلاحيّة التي تتلخص في التعصّب الفكري، والمجهود الفردي في وضع المصطلحات ما أدّى بدوره لتعدّد تسمياته، فعشرات التّرجمات لمصطلح أجنبيّ واحد تراوحت بين اللّسانيات، علم اللّغة، الألسونيّة، علم اللّسان ...، كما أشار إلى دور مؤتمر التعريب بالرّباط 1961 الذّي سعى لوضع استراتيجيّات لتوحيد المصطلحات، كما تناول أيضا إشكاليّة تعدّد التّسميات للمفهوم الواحد(7).

كما لا يخفى علينا أنّ الاستعمال العادي غير المتخصّص للكلمات على أنّها مصطلحات أدّى إلى تعدّد المصطلح، فعلى سبيل المثال لفظة أو تسمية "المذهب

الشّكلاني" لا يعدّ مصطلحا نقديّا تواضع عليه المختصّون، لكنّه شاع رغم أنّه تسمية غير متخصّصة ولا مضبوطة، كما قد نجد البعض ينادي بـ "نظريّة التّفكيك" وما التّفكيك بنظريّة كما صرّح بذلك مؤسّسه "جاك دريدا" حيث اعتبره استراتيجيّة قرائيّة، والشّأن نفسه مع التّناص "فالنقّاد أنفسهم اختلفوا في تحديد ماهيته بين الإستراتيجية والمنهج والآليّة والنّظريّة، كما اختلفوا في ترجمته بين "التّناصص"، "النصّانيّة"، "النصّ الغائب"، و"التّفاعل النصّي" وغيرها من التّسميات. والسّؤال المطروح هاهنا إذا كان هذا حال النّقاد والمختصّين من اختلاف وتباين في التّرجمة، فكيف هو الحال بين بقيّة القرّاء والباحثين؟

وما يزيد الوضع تأزما إشكال تلقّي الباحثين له في ظلّ هذا التعدّد في المصطلح وأكثر من ذلك إشكاليّة تلقّي النقّاد أنفسهم للمصطلح، النّاتج عن إشكاليّة سوء فهمهم للمفهوم الذّي يحمله المصطلح، وهو ما وقع فيه كثير من النّقاد في السّاحة النّقديّة العربيّة "فعبد اللّه الغذامي" مثلا أخطأ في ترجمته وفهمه للتّفكيك، الذّي يعني الهدم فراح يحدّثنا عن هدم لأجل البناء، وهو ما لم يقصده "دريدا" والتّفكيكيون الغربيون، فالإشكاليّة هنا لم تقف عند المصطلح فقد تجاوزته للمفهوم التّنظيري والفكر المحمول داخل المصطلح، حيث تغيّرت دلالاته وتحوّرت مكنوناته.

وفوضى التعدّد المصطلحي هذه تؤدّي بدورها لفوضى تلقّي المصطلح على مستوى القارئ، الطّرف الأهم في ظلّ نظريّة التلقّي لدى روّاد مدرسة "كونسطانس الألمانيّة" حيث قدّموا مشعل تأويل النصّ للقارئ، الذّي غيّب دوره لقرون عدّة، وهو الذي بإمكانه الكشف عمّا يريد النصّ قوله من خلال ملء بياضاته، ومشاكسة ألفاضه عبر تحرير الدّال من الارتباط بمدلول واحد، وعبر لعبة الكشف والتخفّي، والسّؤال وطرح الإشكالات والسّعي للغوص في أغوار النصّ قصد كشف مكنوناته. فكيف سيكون تلقّي القارئ للمصطلح عموما وللمصطلح النّقدي خصوصا؟ وهل سيلجأ القارئ للحفر مجدّدا في أصل المصطلح النقدي في لغته الأم؟ وهو وإن فعل ذلك ستتولّد إشكالات أخرى أوّلها إشكال اللّغة، وهو تحدّ واجه أكبر المترجمين، ولتجاوز هذه المعضلة ربّما سيلجأ إلى المترجم ليساعده

على فهم النّصوص والنّظريّات في لغتها الأمّ وبين روّادها، لكنّ هذا أيضا سيؤدّي بدوره إلى إشكالين آخرين؛ أوّلهما: احتمال وقوع المترجم في خطأ تحريف المصطلح والمفهوم لأنّه ليس متخصّصا في مجال النّقد، والإشكال الثاني: أنّ فوضى التّعدد الاصطلاحي ستتفاقم.

فبدلا من حلّ إشكال التّعدّد سيتولّد إشكال مضاعف، يرتبط بالتّرجمة وتعدّد التّسمية بين النقّاد والمترجمين والقارئ، وهذا الباحث الذّي كلّف نفسه عناء الحفر المعرفي بمساعدة خبير، سيجد نفسه في معضلة تكاد تحتويه أمام مصطلح جديد ومفهوم قد يكون خاطئا وهذا يقودنا إلى حقيقة أزمة التّعدّد الاصطلاحي وأزمة النّقد العربي عموما وهي إشكاليّة التأسي بالآخر لدرجة الدّهشة وتتبّع معظم إنتاجاته النّقديّة والعلميّة، دون سعي للمنافسة والمناقشة. إنّها إشكاليّة غياب نظريّة نقديّة عربيّة، لها جهازها الاصطلاحي الخاص بها، والتّي ستسهل على القارئ العربي فهمها دون حاجة للغرب، وهذا ربّما ضرب من المستحيل كما رسخ في أذهاننا.

كما تكمن إشكاليّة المصطلح النّقدي العربي المعاصر فضلا عن غياب الدّراسات المتخصّصة، وفردانيّة هذه الدّراسات في هيمنة الاستخدام الشّمولي للمصطلحات في المجال النّقدي، وأيضا عزلة النقّاد أنفسهم عن بعضهم البعض. زد على ذلك وجود أكثر من مدرسة أدبيّة ومنهج نقدي، وهو ما سيؤدّي حتما إلى مشكلة تعدّد المصطلح؛ وذلك راجع لاختلاف مبادئ كل مدرسة وتيّار فكري وتباين أيديولوجيّاتها في التّعامل مع النّظريّة وبالتالي تباين مصطلحاتها. كما أنّ ما آل إليه المصطلح النّقدي العربي نتيجة حتميّة لحقيقة التشظّي الفكري أو بعبارة أخرى تجاذبات النقّاد لمنهج دون آخر، بالإضافة إلى تحوّل السّاحة النّقديّة العربيّة إلى ساحة للعرض، تستقبل مختلف الموضات النّقديّة؛ وهذا راجع كنتيجة مباشرة للتّأثر بالآخر الغربي الذّي لا يمركز شيئا ويسعى لخلخلة كلّ ثابت.

يمكن القول كذلك إنّ منبع هذه الموضة النّقدية هو نتيجة للتّأثّر بالفكر التّفكيكي الغربي، الذّي يسعى جاهدا لتجاوز كلّ مفهوم مركزي ثابت، معتبرا إيّاه وجها ميتافيزيقيّا يجب خلخلته، حيث يتجاوز كلّ منهج المنهج الذّي سبقه، ومنه ميلاد مصطلحات

جديدة تطمح للحلول محلّ المصطلحات النّقدية الأقدم منها، وذلك يؤدّي إلى إشكالات أعمق من بينها هذه الموضة الفكريّة التّي تقصي المعارف والنّظريات التّي سبقتها، وقد ينتج أيضا عن هذا التّباين الفكري في تلقّي المناهج والمصطلحات ميلاد إشكاليّة العنف الرّمزي بين النّقاد، وقد حدث ذلك بين كبار النّقاد العرب، كما هو الشّأن مع "جابر عصفور" وصاحب المرايا الثّلاث، حيث وصف تبنّيه للبنيويّة كذاهب للحجّ والنّاس عائدون منه صحيح أنّ البنيويّة وصلتنا بعد أفول نجمها عند مؤسّسيها، لكنّ تبنّي النّاقد "عبد العزيز حمودة" لها حريّة فكريّة لا مبرّر للسّخرية منها، وإن كان هناك مبرّر فالسّخرية الحقيقيّة من عجز الجميع عن منافسة الغرب والتّأثير فيهم كما فعلوا هم معنا.

كما لا يخفى عنّا في هذا المقام الإشكاليّة المتصلة بالنّاقد العربي ذاته، بل الإنسان العربي الذّي يشعر بالدّونيّة أمام الآخر الغربي، ويحسّ بالعجز عن منافسته وتقديم حضارة عربيّة ونظريّات عربيّة لها جهازها الاصطلاحي واستراتيجياتها الخاصّة بها، بالإضافة إلى قدرته على تسمية الظّواهر والإنتاجات الجديدة على السّاحة العربيّة.

كما لا يخفى على أحد أنّ الحمولة الفلسفيّة والأيديولوجيّة للمصطلحات تعدّ إشكاليّة في حدّ ذاتها، حيث يرفض "عبد العزيز حمّودة" نقل هذه المصطلحات، ويعدّ نقلها خطأ لاختلاف المصطلح الغربي عن المصطلح العربي وخلفياته، "ووجه الإشكاليّة في ذلك أنّ المصطلح الأجنبيّ قد ينقل بمصطلح عربي مبهم الحدّ والمفهوم، أو أنّ المفهوم الغربي الواحد قد ينقل بعشرات المصطلحات العربيّة المترادفة أمامه، أو أنّ المصطلح العربي الواحد قد يرد مقابلا لمفهومين غربيّين أو أكثر في الوقت ذاته، أو أنّ النّاقد العربي الواحد قد يبيح لنفسه التصرّف – زيادة أو انتقاصا– في المقابل الأجنبي، وما إلى ذلك من المناهج الإشكاليّة"[8] وهذا مانجده حقيقة في السّاحة النّقدية خاصّة الحديثة والمعاصرة، فالبنيويّة ترجمت لعشرات التّرجمات "كالمنهج الهيكلاني، البنويّة، البنائيّة عند "صلاح فضل" البنويّة وما إلى ذلك من التّرجمات وتجدر بنا الإشارة هنا لخطأ هذه الترجمة "بنيوية".

ولعلّ عمليّة نشر وتوزيع الكتب النّقديّة في أركان الوطن العربي عامل من عوامل تعدّد المصطلح، فغدت "ازدواجيّة المصطلحات العربيّة مسألة لا مهرب منها. فالمصطلح الذّي يترجم في مصر من الانجليزيّة قد يترجم مرّة أخرى في العراق، ومرّة ثالثة من الفرنسيّة في المغرب"[9] ونتيجة لذلك سنكون أمام ثلاثة مصطلحات لمفهوم واحد.

- **الحلول للحدّ من إشكاليّة تعدّد المصطلح:**

انتهجت العديد من الدّول العربيّة سبلا للحدّ من إشكاليّة تعدد المصطلح، "فقد شكّلت كلّ دولة عربيّة مجمعا لغويّا أو لجنة للتّرجمة والتّعريب تعنى بوضع المصطلحات العلميّة والتّقنيّة، وهكذا ظهرت مجامع وأكاديميّات لغويّة وعلميّة في دمشق والقاهرة وبغداد وعمان والرّباط وتونس والرياض والخرطوم والجزائر وطرابلس"[10] ورغم هذه الجهود الجبّارة تعدّدت المصطلحات وتباينت بين المشرق والمغرب؛ مادفع بهذه الاتّجاهات إلى الاتّحاد. والمشكل لم يقف عند هذا الحد، فهناك العديد من الجهات الأخرى التّي تضع المصطلحات دون التّنسيق مع الجهات المختصّة كما هو الحال في المعاهد والجامعات، وكذا في ميادين التّرجمة والتّعريب.

ربّما الرّاهن يؤكّد استحالة القضاء على إشكالية تعدّد المصطلح عموما والمصطلح النّقدي على وجه الخصوص، نظرا للصّعوبات التّي تواجه القائمين على هذه المجهودات الجبّارة، كما أنّ حقيقة النّقد العربي المعاصر وتبعيّته للغرب دون مناقشة، أو حتّى التّفكير في التّنظير لنظريّات نقديّة عربيّة يقوم حاجزا أمام تكوين مصطلحات خاصّة بنا، فالحلّ في حدّ ذاته مشكلة – إن صحّ التّعبير – لأنّ الذّهنية العربيّة الآن تعوّدت على جاهزيّة المصطلحات والنّظريّات والعلوم فأنّى لها بقدرات تنافسيّة؟

ثم إنّ توحيد الجهود ومحاربة الفردانيّة في وضع المصطلحات النّقديّة، إلى جانب نبذ التّعصّب الفكري والتوجّه الأيديولوجي، يعدّ وسيلة مهمّة قد تنقص من فوضى المصطلحات وتعدّديتها، وربّما يتحقّق ذلك إذا ماتزامنت هذه الجهود وتنسيق الرّؤى، ومحاولة توحيد التّوجهات النّقديّة، إلى جانب الموازنة بين استعمال المصطلحات النّقديّة التّراثيّة والمصطلحات

الجديدة، وذلك من خلال دراسة تاريخ المصطلح والتّغيّرات التّي طرأت عليه، وذلك مايقوم به مجمع اللّغة العربيّة في كلّ قطر عربي. كما أنّ التّريّث في تبنّي المناهج والتيّارات يعدّ حلّا من حلول التّخفيف من تعدّد المصطلحات، حيث مثّل "الاضطراب المصطلحي الذّي يعدّ السمة الغالبة في البحوث النّقديّة والصادر عن التّنوّع في تبنّي هذا التيّار أو ذاك، وعن غياب رغبة حقيقيّة في تمثّل وفهم جوهر السّؤال"[11] إشكالا في حدّ ذاته فكان بمثابة "فايروس اصطلاحي" كما وصفه "يوسف وغليسي" فايروس أصاب النّقد العربي ونتج عن موضة تعدّد المناهج النّقديّة.

وغير بعيد عن هذا يرى "صالح بلعيد" أنّ إشكاليّة المصطلحات عموما وإشكاليّة تعدّد المصطلح لا ترجع لغياب منهج علمي، وإنّما لغياب سياسة منهجيّة تطبيقيّة مصطلحية موحدة، ويرجع تعدّد المصطلح العربي لاتّساع الرّقعة الحضاريّة والجغرافيّة للّغة العربيّة، ولا يعتبر أنّ فردانيّة الجهود في وضع المصطلح إشكالا وسببا لتعدّده، وإنّما الشّأن في غياب منهجيّة لوضع المصطلح، بدقّة ورصانة دون تعصّب لأيّ اتّجاه، فالاتجاه التّاريخي تعصّب للمصطلح التّراثي، والاتّجاه الثاني الحداثي يلغي الأوّل ويسعى لنشر المصطلحات المعاصرة ترجمة وتعريبا، والاتجاه الآخر وسط بين الاثنين يأخذ من التّراث العربي مصطلحاته ومن الغرب جهازه الاصطلاحي مترجما ومعرّبا، فالمصطلح العربي تشتّت بين هذه الاتّجاهات والحاجة لتبنّي سياسة ومنهجيّة راشدة باتت ضروريّة جدّا.

كما يرى "صالح بلعيد" أنّ الأولويّة لاستعمال المصطلح الشّائع على اللّسان الجماعي، سواء المصطلح التّراثي أو المعاصر، كما يؤثر الوضوح والبعد عن التّعقيد في المصطلحات، ويدعو لتأسيس اتّجاهات مرافقة للهيئات المتخصّصة في التّرجمة والتّعريب دون إغفال المصطلح التّراثي، إلى جانب التّدقيق اللّغوي للمصطلحات من خلال مراجعة المعاجم اللّغويّة المتخصّصة والكتب القديمة والحديثة؛ لدراسة تاريخ وحياة المصطلحات؛ لمعرفة أصلها وماطرأ عليها من تغيرات، بالإضافة إلى اللّجوء للتّرجمة المعنويّة، والتّركيز على دلالة المصطلحات، مع وضع تعريفات لها، وهذا كلّه من خلال تتبّع سياسة لنشر المصطلحات ابتغاء تقويّة التّخطيط اللّغوي وعبر معالجة نقائص المؤسّسيّة الاصطلاحيّة في الوطن العربي[12].

وإذا كانت إشكاليّة المصطلح تكمن حسب "سعيد يقطين" في حمولته ومكنونه باعتبار أنّنا "عندما نكون نحن العرب في وضع استعمال هذه المصطلحات ونقلها إلى لغتنا واستعمالنا النّقدي لها فإنّنا لا ننقل فقط كلمات ولكن ننقل علاوة على ذلك مفاهيم مثقلة بحمولات تاريخيّة ومعرفيّة واستعماليّة"[13]، يتوجّب علينا مراعاة حقيقة المصطلح ككلمة مكثّفة، حاملة للفكر والمعرفة، ومرتبطة بخلفيات فلسفيّة وذهنيّة وتاريخيّة، تختلف من بيئة إلى أخرى، من خلال معرفة هذه الخلفيات والحذر في تطبيقها على النصّ العربي حرصا على خصوصيّته ومراعاة الاختلاف بينها.

وفي هذا السياق يرى "عبد الغني بارة" أنّ مشكلة المصطلح هي "مشكلة حضاريّة لها خصوصيّتها الفكريّة والمعرفيّة التّي تختلف عن البنية المحتضنة للمصطلح"[14] فكما أشارنا سابقا أنّ تحديد الإشكاليّة جزء من حلّها فمعرفة ماوراء المصطلح من خلفيات سبيل إلى تجنّب اللّبس والغرابة عند استعماله وعدم الوقوع في فخّ الأيديولوجيا.

ويكاد يجمع أغلب النقّاد على توحيد المصطلح للحدّ من إشكاليّة تعدّده، وفي هذا المقام يرى "علي القاسمي" أنّ الغاية من توحيد المصطلحات هو "تهيئة الأرضيّة اللّغويّة الصّالحة لوحدة الأمّة الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة"[15] وغير بعيد عن ذلك يرى "عبدالرّحيم محمد عبدالرّحيم" أنّ قيمة المصطلح مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحقّق شرطين اثنين: "أحدهما التّوحّد، وثانيهما الشّيوع"[16] الأوّل يعني أن نطلق تسمية واحدة على مفهوم واحد دون سواه ومن خلال ذلك نتجنّب مشكل التّرادف والاشتراك اللّفظي، أمّا الثّاني فانتشار المصطلحات وكثرة استعمالها في ميدان تخصّصها كفيل بحفظها في الذّاكرة دون سواها.

وفي سبيل توحيد المصطلحات يوجب "أحمد مطلوب" على اتّحاد المجامع العربيّة أن تبذل"مجهودا كبيرا لتوحيد المصطلحات وتقريبها ليصدر الباحثون والمترجمون عن منهج واحد لاستعمال المصطلحات"[17] أي أنّه يدعو لتوحيد السياسة المنهجية لوضع المصطلح؛ حتّى لا تتباين الطرق بين الباحثين والمترجمين وتختلف.

وغير بعيد عمّا سعى إليه "أحمد مطلوب" في توحيد المصطلح نجد "محمد الأمين خلادي" في بحثه حول ترجمة المصطلح النّقدي العربي، الذي ألقاه ضمن فعاليات الملتقى الأوّل في "الاتّجاهات الحديثة في دراسة اللغة والأدب" بورقلة، يدعو لتبنّي نظام الأولويّة في تخيّر المصطلحات واستعمالها استعمالا موحّدا، يقول: "جميل أن يتخيّر المستعمل الاصطلاحي منظومته الاصطلاحيّة تحت إمرة الأولويّة، حيث يدرج المصطلح الذّي تتيسّر ترجمته إلى أغلب اللّغات حفاظا على سلامة النصّ النّقدي الذّي يمنح قراءة النصّ مقاربة صحيحة سليمة"[18] أي أولويّة تبنّي المصطلحات التّي تسهل ترجمتها، حتّى لا نقع في إشكالات تتعلّق بالمصطلح ذاته وبالمفهوم الذّي يحمله، وكذا وجوب تناسق المصطلح النّقدي مع النص المدروس؛ حتّى لا يكون تحت رحمة المصطلح وتسلّطه، فتكون القراءة النّقديّة آنذاك غير موضوعيّة، مركزة على المصطلح على حساب النصّ. كما دعا في خاتمة مقاله لاقتراح "بناء منهجي لنظريّة المعجم المفصل للمصطلح النقدي المترجم من خلال مؤتمر دولي (عربي–أجنبي)، بإسهام كلّ الأطياف العلميّة العالميّة لتحقيق هذا الشأن"[19] ولمحاولة القضاء على هذه الإشكاليّة.

كنا قد أشرنا في صفحات سابقة إلى إشكاليّة شيوع الموضة النّقديّة – بعبارة أخرى – تبنّي منهج أو نظريّة نقديّة والتّخلّي عنها بمجرّد ظهور نظريّة أو منهج جديد، وبالتّالي ميلاد مصطلحات جديدة، تحلّ محل المصطلحات القديمة أو تختلط معها، وقد رسخ هذا الفكر الإقصائي في ذهنيّة بعض النقّاد والباحثين، ولإنصاف المناهج يرى "عبد الله توام" أنّه "ليس بإمكان منهج نقدي واحد أن يستوعب الظّاهرة الأدبيّة من كلّ الزّوايا، وعلى النّاقد العربي المعاصر أن تكون لديه نظرة شموليّة ثاقبة نحو جميع المناهج النّقديّة المعاصرة دون الانحياز لمنهج على حساب آخر، حتّى لا يضيّق الخناق على النّاقد العربي ويصبح في حيّز نقدي محدود الأفق يحدّ من نظريّة تفسير النصوص الأدبيّة وتحليلها"[20] أي أنّه لا يؤيّد الفكر الإقصائي للمناهج، ويربط أزمة المصطلح بالتّعدّد المنهجي وتباين آلياته، ما ينتج تعدّدا اصطلاحيا، يقضى عليه من خلال النّظرة الشموليّة للمناهج لا النّظرة المركزيّة لمنهج وتهميش آخر؛ حتّى لا تختلط المصطلحات ولايقصي مصطلح آخر.

*** خاتمة:**

من خلال ماتقدّم يمكن أن نخلص إلى مايلي:

- تتمثّل خلفيّة التّعدد الاصطلاحي في التّباين الفكري والأيديولوجي للنقّاد واختلاف نظرتهم للمصطلح ومكنونه، فيغدو المصطلح غريبا بين متلقّيه؛ نظرا لاختلاف مواقفهم منه ومن استعماله وكذا مصدره، ولتعدّد ترجماتهم له بالإضافة إلى قصور التّرجمة وعجزها عن نقل المفهوم.
- ومن بين أسباب تعدّد المصطلح اختلاف ترجمات النقّاد له بين المشرق والمغرب وفي البيئة الواحدة حيث ترجم المشارقة من المصادر الإنجليزيّة وأخذ المغاربة عن المصادر الفرنسيّة فكان ذلك سببا جوهريا في اختلاف التّرجمة وتعدّدها بينهما، ولم تقف الإشكاليّة عند هذا الحدّ فكانت في البيئة الواحدة.
- كما يرجع تعدّد المصطلح النّقدي إلى تعدّد المناهج ورسوخ فكرة الموضة النّقديّة، إلى جانب تعدّد آليات وضع المصطلح، حيث تعدّدت المصطلحات التّابعة لكلّ منهج والتّي قد تختلط مع مصطلحات المنهج الآخر، وما يزيد الوضع تأزّما رسوخ فكرة الإقصاء، إذ تلغي مصطلحات المنهج الجديد مصطلحات المنهج السّابق له في ظلّ تعدّد المناهج وميلاد فكرة الموضة النّقديّة.
- كما يمكننا تحديد الإشكاليّة المحوريّة لتعدّد المصطلح النّقدي العربي والمصطلح عموما إلى غياب النّظريّة العربيّة وذلك راجع لشعور الإنسان العربي بالعجز عن منافسة الآخر وتأسيسه لنظريّات وظواهر عربيّة، لها القدرة على تسميته ووضعه.
- ينتج عن هجرة المصطلحات زيادة على تعدّدها ضياع مكونها ومكنونها الفكري، وسوء فهمها، بالإضافة إلى التّضييق على استعمالها خصوصا المصطلحات التّراثية منها، وهو ماحدث مع العديد من النقّاد، كاستراتيجيّة التّفكيك مثلا، حيث اعتبره "عبد الله الغذامي" نظريّة هدم لأجل البناء وهو ما لم يأت به "جاك دريدا" مؤسّس التّفكيك نفسه، وذلك يعتبر تحويرا للمكنون الفكري للمصطلح. زد على ذلك التّضييق الذّي

يمارسه المصطلح الوافد على المصطلح التّراثي حيث يحدّ من فرص استعماله في ظلّ تباين مواقف النّقاد منه بين مؤيّد ومعارض، وآخر يسعى للتّوفيق بين استعمال المصطلح التّراثي والمصطلح الوافد.

- وللتّقليل من إشكاليّة تعدّد المصطلح يتعيّن على النّقاد العرب تحقيق حلم التّنظير، الذّي طال عمره من خلال تجاوز نظرتهم الدّونيّة لأنفسهم وذلك بتسمية الظواهر الجديدة وإبداعها، ومراجعة الإشكالات نفسها؛ سعيا منهم لتجاوزها، إلى جانب انتهاج استراتيجيّة وسياسة لغويّة؛ لتوحيد وضع المصطلح، بالإضافة إلى استعمال المصطلح الشّائع سواء أكان مترجما أم تراثيا.

الهوامش والإحالات:

(1)– إبراهيم السمرّائي: في المصطلح الإسلامي، ط1، دار الحداثة، بيروت 1990، ص167.

(2)– عبد السّلام المسدي: قاموس اللّسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار العربيّة للكتاب، ص16.

(3)– لعبيدي بوعبد اللّه: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحيّة: دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع (دط)، تيزي وزو – الجزائر، 2012، ص20.

(4)– أحمد مطلوب: المصطلح النّقدي دراسة ومعجم عربي – عربي، مكتبة لبنان – ناشرون، ط1 2012، ص235.

(5)– المرجع نفسه، ص115.

(6)– المرجع نفسه، ص145.

(7)– ينظر: لعبيدي بوعبد الله: مدخل إلى علم المصطلح، ص– ص145–150.

(8)– يوسف وغليسي: إشكاليّة المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، ط1 الجزائر العاصمة – الجزائر، 2008، ص55.

(9)– المرجع نفسه، ص236.

(10)– المرجع نفسه، ص236.

(11)– رشيد بن مالك: مقدمة في السّيميائيّة السّرديّة، دار القصبة – الجزائر، 2000، ص71.

(12)– ينظر: صالح بلعيد: نحو استراتيجيّة عربيّة لنشر المصطلح الموحّد، الملتقى السّنوي لمجمع اللّغة العربيّة بدمشق، قسم اللّغة العربيّة، جامعة تيزي وزو– الجزائر، 9–12أكتوبر2004، ص ص1–12.

(13)– سعيد يقطين: المصطلح السّردي العربي قضايا واقتراحات، مجلة نزوى، ع21، عمان، 2000 ص62.

(14)– عبد الغني بارة: إشكاليّة تأصيل الحداثة في الخطاب النّقدي المعاصر، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ط1، مصر، 2005، ص293.

(15)– علي القاسمي: تخطيط السياسة اللّغويّة في الوطن العربي ومكانة المصطلح الموحّد، مجلّة اللّسان العربي، العدد23، مكتب تنسيق التّعريب، 1983، ص51.

(16)– عبد الرّحيم محمد عبد الرّحيم: أزمة المصطلح في النّقد القصصي، مجلّة فصول في النّقد، مج7 ع3–4. ص99.

(17)– أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النّقد العربي القديم: عربي–عربي، مكتبة لبنان – ناشرون بيروت – لبنان، ط1، 2001، ص21.

(18)– محمد الأمين خلّادي: ترجمة المصطلح النّقدي وآليات إنجاحها، الملتقى الوطني الأوّل في: الاتّجاهات الحديثة في دراسة اللّغة والأدب، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 26–27أكتوبر2011، ص63.

(19)– المرجع نفسه، ص72.

(20)– عبد الله توام: أزمة المصطلح في المقاربة النّقديّة بالتّعدّد المنهجي، مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعيّة العدد الأوّل، جامعة الجيلالي بونعامة خميس ميليانة، فيفري 2020، ص26.